

الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق

من دروس الأوس إلى إصلاحات النقد (1)

موريس أليه

الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد

إن الأهداف الرئيسية لأي تنظيم اقتصادي هي بالتأكيد:

- كفاءة الإنتاج؛

- عدالة توزيع الدخل؛

- البحث عن توافق بين هذين الهدفين، مقبول جماهيرياً؛

إذا نظرنا إلى تاريخ العقود الزمنية الأخيرة، وكذلك إلى تاريخ القرنين الأخيرين، وبلا ريب إلى تاريخ القرون التي سبقتها، وجدنا أن للعوامل النقدية بكل تأكيد أهمية عظيمة في عمل أي اقتصاد.

و بالفعل فإنه إذا لم تتوافر بعض الشروط النقدية الملائمة، فقد دلت التجربة على أنه لا يمكن أن يكون هناك كفاءة في الاقتصاد، ولا عدالة في توزيع الدخل.

إن مظاهر الفوضى التي لوحظت في الاقتصاديات الغربية لا يمكن بأية حال اعتبارها نتيجة حتمية لعمل اقتصاد الأسواق⁽²⁾، بل هي نتيجة تطبيق سياسات غير ملائمة.

(1) ترجمة و نشر المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب

(2) قلت : "اقتصاد الأسواق" جمع لفظ الأسواق، لا "اقتصاد السوق" بالمفرد.

فعلى صعيد التحليل النظري، كما على صعيد الاقتصاد التطبيقي، هذا التمييز مهم جداً. فالواقع أن كثيراً من اقتصاديي الشرق يعتقدون أن الشرط الوحيد لتحقيق اقتصاد كفاء هو تأسيس نظام وحيد للأسعار، مقترض ضمناً بعبارة "اقتصاد السوق".

موضوع هذه البحث هو استخلاص الشروط الضرورية للتوفيق بين كفاءة الإنتاج وعدالة توزيع الدخل.

يشتمل العرض على خمسة أقسام:

- 1- عدم الاستقرار الكامن في النظام العالمي النقدي والمالي؛
- 2- المظاهر النقدية لاقتصاد الأسواق؛
- 3- المبادئ العامة لإصلاح البني (الهياكل) النقدية و المالية؛
- 4- اختيار موجز لأهم الاعتراضات الموجهة إلى هذه الإصلاحات، حتى الآن؛
- 5- رؤية شاملة أمام "الحقائق المرسخة".

1 - عدم الاستقرار الكامن في النظام العالمي النقدي والمالي

المؤسسات النقدية و المالية لاقتصاد الأسواق

يهدف النشاط الاقتصادي بصورة رئيسية إلى إشباع الحاجات البشرية غير المحدودة عمليا، بالموارد المحدودة المتاحة للبشر، من العمل و الثروات الطبيعية و التجهيزات التي سبق إنتاجها، بما في ذلك معارفهم التقنية المحدودة أيضا.

ومن الضروري، من أجل بلوغ هذا الهدف، أن يجري النشاط الاقتصادي ضمن نطاق مؤسسي ملائم، ومن المهام الأساسية لعلم الاقتصاد بالتأكد، أن يقوم هذا العلم بتحديد المبادئ العامة لذلك النطاق المؤسسي تحديدا صحيحا. وبكل أسف، إذا نظرنا إلى الاقتصاد العالمي، وحللناه لا من حيث الحاضر فقط، بل أيضا من حيث الماضي، لا سيما العقود الزمنية الأخيرة، دللتنا التجربة على أن هذه المهمة لم يمكن تحقيقها، حتى الآن، لا سيما على الصعيد النقدي و المالي.

فالمشكلات الكبرى لاقتصاديات الأسواق الغربية، التي تحل حتى اليوم، هي التقلبات الاقتصادية، وتغيرات القيمة الحقيقية للنقود، الأمر الذي يعيق -في أن واحد- كفاءة الاقتصاد، و عدالة توزيع الدخل، وضمان استخدام الموارد، وأخيرا

و الحقيقة أن تحقيق نظام وحيد للأسعار ليس ممكنا، بل ليس مرغوبا. ما هو ضروري جدا هو أن توجد -لبحث عن كل الفوائض القابلة للتحقيق- جميع الحوافز الدافعة إلى الكفاءة، وهذه الحوافز لا يمكن أن يثيرها إلا اقتصاد حر، ولا مركزي، وقائم على الملكية الخاصة و التملك الخاص للفوائض المتحققة.

حول هذه المسألة المهمة، انظر بشكل خاص:

Allais, 1967, les conditions de l'Efficacité dans l'Economie ; 1971, les Théories de l'Equilibre Economique Général et de l'Efficacité Maximale ; 1978, La Théorie Générale des Surplus ; 1987, Economic Surplus and the Equimarginal Principle.

السلام الاجتماعي. إن عدم الاستقرار الاقتصادي، ونقص الإنتاج، و الظلم، ونقص التشغيل، وما يرافق ذلك من ضنك و بؤس، هي المصائب الكبرى لاقتصاديات الأسواق. وهي التي تشكل أصل الانتقادات العنيفة التي وجهت بحق إلى اقتصاديات الأسواق القائمة على الحرية الاقتصادية و الملكية الخاصة. وكل هذه الانتقادات ذات صلة بالمؤسسات النقدية و المالية في الاقتصاديات الغربية.

إن تقلبات القيمة الحقيقية للنقود تجعل من المستحيل تماما أي عمل فعال و عادل لاقتصاد الأسواق. ومن ثم يوجه الشك و الاتهام إلى الأساس الخلفي لهذا الاقتصاد، لا سيما من حيث لا مركزية القرارات، و الملكية الخاصة، ومبدأ التملك الخاص للفوائض. الحقيقة أن المظالم الكبرى التي تشكو منها مجتمعاتنا الغربية إنما تأتي، إلى حد كبير، من تشوهات توزيع الدخل، الناشئة من تغيرات القيمة الحقيقية للنقود⁽¹⁾.

التقلبات الاقتصادية و عدم الاستقرار الكامن في الاقتصاد العالمي

يقوم الاقتصاد العالمي برمته اليوم على أهرامات هائلة من الديون، يعتمد بعضها على بعض في توازن هش. لم يلحظ في الماضي أبدا مثل هذا التراكم في وعود الدفع، ولم يصبح علاجه عسيرا بالقدر الذي هو عليه اليوم.

سواء في مجال المراهنة على النقود، أو المراهنة على الأسهم، أضحي العالم ملهى (كازينو) رحبا، وزعت فيه موائد اللعب طولا وعرضا. و الألعاب و المزايدات، التي يشترك فيها ملايين اللاعبين، لا تتوقف فيه أبدا. ولوحات التسعيرة الأمريكية تبعتها لوحات التسعيرة في طوكيو و هونغ كونغ، ثم في لندن و فرانكفورت و باريس. و في كل مكان: الائتمان يدعم المراهنة، إذ يمكنك أن تشتري بدون أن تدفع، وأن تباع بدون تحوز.

كل الصعوبات ناشئة من الجهل بحقيقة أساسية، وهي أن أي نظام لا مركزي لاقتصاد الأسواق لا يمكنه أن يعمل بصورة صحيحة إذا كان خلق وسائل الدفع الجديدة من لاشيء بالإفلات، ولو لمدة، من التصحيحات الضرورية. وهذا يحدث كلما أمكن سداد النفقات والديون بمجرد وعود دفع، بدون أي مقابل حقيقي فعلي، مباشر أو غير مباشر.

⁽¹⁾ بشكل عام كل التبريرات النافعة للمواضيع اللاحقة يمكن أن تجد لها في الأعمال العلمية المبينة في قائمة المراجع آخر هذا البحث، و المصادر التي تحمل عليها هذه المراجع.

إن آلية الائتمان كما تعمل اليوم، و القائمة على أساس التغطية الجزئية للودائع (نظام الاحتياطي النقدي الجزئي)، وخلق النقود من لا شيء، والإقراض لأجل طويل من أموال مقترضة لأجل قصير، كل ذلك من شأنه الإسهام الكبير في الفوضى الملحوظة. فالحق أن جميع الأزمات الكبرى، في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ناشئة من الزيادة المفرطة في الائتمان، وعود الدفع و تنقيدها، ومن المراهنة التي تثيرها تلك الزيادة، و تجعلها ممكنة.

و غالبا ما يلاحظ، سواء في مجال أسعار الصرف أو في مجال أسعار الأسهم، انقسام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي و الأسعار الاسمية التي تحددها المراهنة. وهذه المراهنة، المسعورة و المحمومة، إنما يسمح بها الائتمان و يغذيها و يوسعها، كما يعمل في صورته اليوم. لقد بلغت هذه المراهنة اليوم حدا لم تبلغه أبدا من قبل.

إن التسعير المستمر، دقيقة بديقة، للأسهم و النقود، ليس من شأنه إلا التكبير الجسيم لآثار الائتمان المزعزعة للاستقرار، إنه يشجع التحكم بالأسواق، ويولد الغش. إن تسعيرة واحدة في اليوم، في كل ساحة مالية، إنما تعبر تعبيراً أفضل، بسبب قانون الأعداد الكبيرة، عن وضع الأسواق، وفضل "المعلومية" Informatique تؤدي هذه التسعيرة إلى انخفاض كبير في تكاليف الصفقات. وأيا ما كان الأمر، فإنها تستبعد اللعب العشوائي للبرامج التلقائية (الأوتوماتيكية) المتعلقة بالشراء والبيع، وهي البرامج التي تززع الاستقرار إلى حد كبير، كما أن هذه التسعيرة تقدم ضماناً لصغار المتعاملين في السوق. إن التسعيرة المستمر لا ينفع إلى كبار المحترفين⁽¹⁾.

وفي حين أن المراهنة، من حيث المبدأ، إذا علمت في نطاق مؤسسي ملائم، تكون نافعة جداً، ومحققة للاستقرار، فإنها تصبح، في النطاق المؤسسي الموجود حالياً، مزعزعة للاستقرار إلى حد كبير، وضارة.

أنظر:

(1)

Paul Fabra, l'Argent facile vu par Maurice Allais, Le Monde, 21 février 1988, et Paris 1989 : wall Street 1987, Le Monde, 24 octobre 1989 ; Maurice Allais, 1989, Les facteurs d'instabilité de Wall Street, Jerry Knight, Following Public Backlash, Wall Street Firms Shun Program Trading, International Herald Tribune, 30 octobre 1989 ; Robert Heiler, Have Fed Support Stock Market, The Wall Street Journal, 31 octobre 1989.

والحقيقة أن مسؤولية الفوضى المشهودة لا تقع على عاتق المراهنين أنفسهم، بل تقع على عاتق النطاق المؤسسي الموجود حالياً، وهو غير ملائم على الإطلاق.

في هذا الزمن، كما في الأزمنة الماضية، نجد في كل مكان أثر آلية الائتمان المزعزع للاستقرار، ولكنه في هذا الوقت أكبر منه في أي وقت مضى، على الصعيدين الوطني والعالمي:

- تنقيد متسارع للديون، والتباس متزايد بين الادخار والنقود، وتوسع طائش في الائتمان، وعدم استقرار كامن في النظام المصرفي؛

- تزايد الاستدانة على الصعيد الوطني و الدولي؛ وعدم استقرار في أسعار الصرف العائمة؛ واختلافات في موازين المدفوعات الجارية، و شبح الحمائية؛

- تزايد المراهنة المسعورة في أسواق الصرف والمصافق (البورصات)، معززة بالتسعيرة المستمر؛ والاستخدام العالمي للدولار مقياساً للقيم، قيمته الحقيقية على الصعيد الدولي إلى حد كبير غير مستقر، ولا يمكن التنبؤ بها؛

- التناقض الكبير بين تحرير حركات رؤوس الأموال للأجل القصير واستقلالية السياسات النقدية الوطنية؛ والسياسات المسكنة لمواجهة صعوبات الحاضر؛ وأخيراً عدم الاستقرار الكامن في الاقتصاد العالمي كله.

حتى الآن أمكن تجنب الانهيار، لكن الصعوبة تزداد في مواجهة اختلالات لا يمكن لأحد أن يكون قادراً فعلاً على مراقبتها والسيطرة عليها. والحقيقة أنه ليس هناك أي سابقة في الماضي، لوحظ فيها مثل هذا التزايد الطائش في الائتمان والاستدانة، ولم تؤد في النهاية إلى صعوبات كبيرة.

ضلال الفكر الاقتصادي

إنها بالتأكيد لفضيحة فكرية وسياسية كبيرة أن مجتمعاتنا الديمقراطية، بعد تكرار الأزمات الكبرى منذ قرنين على الأقل، لم يظهر أنها قادرة على تحديد المؤسسات الاقتصادية، التي إن لم تؤد إلى إلغاء التقلبات الاقتصادية، فعلى الأقل إلى التخفيف من حدتها بصورة جوهرية.

من التحليلات العديدة التي قدمت خلال السنوات الأخيرة، يمكن استخلاص نتيجة واحدة بكل يقين؛ هي الخلاف الكبير بين الخبراء، بل الحيرة، أمام نظام أسعار الصرف العائمة، وارتفاع الدولار وانخفاضه، وتقلبات أسعار الفائدة، وعجز الموازين التجارية، وموازين المدفوعات، والميزانيات، في الولايات

المتحدة، والترابط بين هذه العجوز، ودور الدولارات لأوربية والنقود الأوروبية ومدىونية العالم الثالث إن ما يدعو للدهشة هو غياب أي تشخيص مقبول على وجه العموم، وكذلك غياب أي تنبؤ للمستقبل القريب عموماً.

وما هو أكثر مغزى هو غياب أي اتهام لأساس نظام الائتمان كما يعمل حالياً، وهذا الأساس هو خلق نقود من لا شيء، بواسطة النظام المصرفي، وشيوع التمويلات الطويلة الأجل بأموال مقترضة لأجل قصير، وهذه العوامل كلها ذات أثر بالغ في زعزعة الاستقرار.

ولا أحد يبدو أنه قلق فعلاً من أن المتدفقات النقدية، القائمة على المراهات إلى حد كبير، بين دول مجموعة السبع، أمكنها أن تزيد اليوم على المتدفقات المتعلقة بمبادلات السلع والخدمات بمقدار 64 ضعفاً، (أي 425 مليار دولار يومياً للمتدفقات الإجمالية مقابل 12,4 مليار تتعلق بالتجارة الدولية) وبالفعل من سنة 1985 إلى 1989 ازدادت كثافة المراهات ازدياداً كبيراً، كما يبين الجدول التالي المتعلق بالمتدفقات المالية في سوق الصرف يومياً بمليارات الدولارات ⁽¹⁾:

المؤشرات المالية (بمليارات الدولارات يومياً)	1985	1986	1989
سوق الصرف التجارة الدولية	94	193	420
التجارة الدولية	7,6	8,5	12,4
احتياطات الصرف (مجموعة السبع، إجمالي)	163	205	311
المتدفقات المالية/التجارة الدولية	12,5 %	22,7 %	33,8 %
المتدفقات المالية/الاحتياطات	0,58 %	0,94 %	1,35 %

إن أهمية التدفقات المالية للمراهات هي التي تفسر عدم الاستقرار الكبير في أسعار الدولار، الذي هبطت قيمته بالمارك الألماني مثلاً من 3,48 بتاريخ 26 شباط (فبراير) 1985 إلى 1,58 بتاريخ 31 كانون الأول (ديسمبر) 1987. ثم ارتفع إلى 2,03 بتاريخ 14 كانون الثاني (يناير) 1989، ثم هبط ثانية إلى 1,44 بتاريخ 11 شباط (فبراير) 1991 م، ليرتفع من جديد إلى 1,89 بتاريخ حزيران (يونيو) 1991 م، وبهذا نرى أن التسوية المزعومة للموازن التجارية، بواسطة أسعار الصرف العائمة، ليس لها اليوم أي معنى في الحقيقة. ولا يمكن القول، في

⁽¹⁾ Federal Reserve Bank of New-York- Quarterly Review.

كل حال، بأن هذه التدفقات الرهانية تجد تبريرها في أن رؤوس الأموال تنتقل إلى حيث تكون الإنتاجية الحدية للاستثمارات أعلى.

ولا أحد أيضاً يبدو أنه قلق فعلاً من أن مستوى المعيشة المتوسط للأمريكي قد ثبت، بواسطة قروض من الخارج، عند مستوى يزيد بمقدار 3% عن المستوى التوازني. وإن عجز الميزان الجاري للمدفوعات في الولايات المتحدة، وهو العجز الذي تم تمويله، في نهاية المطاف، بقروض أجنبية، يابانية وغيرها، قد بلغ في الواقع 3% من الناتج الوطني غير الصافي في الولايات المتحدة، مما يعني أن مستويات المعيشة فيها أعلى بمقدار 3% مما كان يمكن أن تكون عليه. فالعودة إلى التوازن تقتضي إذن تخفيضاً بمقدار 3% من مستوى المعيشة الأمريكي، وهذا مقدار كبير، وصعب التحقيق، لا ريب. فهذا كما لو أن الفرنسيين الأثرياء في فرنسا ثبتوا مستويات معيشتهم بفضل افتراضات متكررة من غيرهم من الفرنسيين. ومن البديهي أن مثل هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى ما لانهاية.

ولا أحد كذلك يبدو قلقاً من أن الاستخدام الدولي للدولار يمنح الولايات المتحدة ربح إصدار النقود على المستوى الدولي، الذي هو جزيه حقيقية يدفعها الفقراء للأثرياء.

إعادة النظر بالمؤسسات النقدية والمالية في الاقتصاديات الغربية منذ قرنين على الأقل، لوحظت اضطرابات نقدية عميقة بداخل اقتصاديات الأسواق الغربية، وكان لهذه الاضطرابات انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الحقيقي، من حيث الإنتاج والتشغيل وتوزيع الدخل.

وتمثلت هذه الاضطرابات بتقلبات حادة في القيمة الحقيقية للنقود، وباستحالة الحسابات الاقتصادية الصحيحة، وتوزيع غير عادل للدخل، وبمعدلات بطالة غير مقبولة أخلاقياً، وأخيراً بنزعة مستمرة لنهب المدخرات.

لئن حدثت عدة أزمات مالية خلال القرن التاسع، ولئن لوحظت عدة اضطرابات نقدية خلال القرن العشرين، ولا تزال تلاحظ، مع ما ينتج عن كل ذلك من عواقب وخيمة، فذلك لأن الناس لم يتأملوا تأملاً كافياً في دور النقود في حياة مجتمعنا، وفي الأساليب التي يتم بها خلق النقود، وفق مزاج الظروف الاقتصادية، والتصرفات الفردية، في حين أن خلق النقود، يشكل بلا ريب أحد العوامل الكبرى التي تحدد شروط الحياة من المجتمع.

للدائع الحالة، أو المؤجلة إذا حل أجلها، إذ إن أصول هذه المصارف لا تتفق (تتحول إلى نقود) إلا بعد آجال أطول.

خلق "حقوق مزيفة" وتوزيع الدخول

بقدر ما يوجد من نفع في تعبئة "المخدرات الحقيقية" من جانب المصارف، لأجل تمويل استثمارات منتجة، بقدر ما يوجد من ضرر في خلق "حقوق مزيفة"، بواسطة خلق النقود، سواء كان ذلك من حيث الكفاءة الاقتصادية التي تضعفها تشوهات الأسعار الناجمة عن خلق الحقوق المزيفة، أو من حيث توزيع الدخول الذي يصير توزيعا ظالما نتيجة خلق هذه الحقوق المزيفة.

وبما أن أي خلق للنقود يكافئ في آثاره ضريبة على كل الذين تتأكل دخولهم بارتفاع الأسعار، الذي لا مناص منه نتيجة خلق النقود، فإن الأرباح الناجمة عن خلق النقود، وهي كبيرة حقا، يجب أن تعود للدولة، مما يمكنها من تخفيض الضرائب بنفس مقدار هذه الأرباح.

"عجائب الائتمان

بواسطة آلية الائتمان يتم باستمرار خلق وسائل دفع من لاشي، ووسائل الدفع الجديدة هذه تكافئ خلق قوة شرائية، بدون أي مقابل فعلي سوى وعود بالدفع في المستقبل. وهذه الآلية يتم التعبير عنها خطأ بتسمية مضللة. "تعبئة الأموال" أو "التحول النقدي"، ولا تؤدي آثارها في النهاية إلا إلى إثراء البعض على حساب البعض الآخر.

لا ريب أن من أعظم المفارقات في عصرنا هذا أن يتحسس الرأي العام من استخدام آلة طبع الأوراق النقدية لتمويل نفقات الدولة، ولا يتحسس من استخدام نظام الائتمان لتمويل استثمارات المشاريع والأفراد، بواسطة خلق نقود من لا شيء، هذا مع أن هناك في الحالتين زيادة في الكتلة النقدية ثم تضخمها.

بالنسبة للمستفيدين هناك فعلا شيء عجيب في آلية الائتمان، لأنها تسمح من لا شيء بخلق قوة شرائية فعلية تمارس في السوق، دون أن تعتبر هذه القوة الشرائية عائدا لخدمة مقدمة.

حساسية آلية الائتمان للتقلبات الاقتصادية

خلق النقود، أو إفناؤها، بواسطة آلية الائتمان، يخضع لإرادة مزدوجة: إرادة المصارف للإقراض، وإرادة أطراف النشاط الاقتصادي للاقتراض. هذه الإرادة المزدوجة تعبر عنها المقولة الشهيرة: "القروض تصنع الودائع". و سواء

حيال هذا الوضع هناك نتيجة تفرض نفسها: فعلى المستوى الوطني كما على المستوى الدولي، يجب إعادة النظر كلية في المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها النظام النقدي و المالي الحالي.

2- اقتصاد الأسواق و النقود

لا يمكن أن يعمل اقتصاد الأسواق بصورة صحيحة إلا إذا كان البحث عن الفوائض القابلة للتحقيق، وتحقيقها، واقتسامها ضمن شروط الكفاءة والعدالة، يجري بلا إعاقة من جانب الآثار السيئة لخلق النقود من لا شيء، ومن جانب تقلبات القيمة الحقيقية للنقود عبر الزمن.

(أ) خلق النقود من لا شيء بواسطة آلية الائتمان وآثاره

جوهر النشاط المصرفي وعدم استقراره الكامن

إن آلية الائتمان تؤدي بصورة جوهرية إلى خلق وسائل الدفع من لا شيء، ذلك لأن صاحب الوديعة في أي مصرف من المصارف يعتبر وديعته رصيда نقديا متاحا تحت تصرفه، في حين أن هذا المصرف قد أقرض معظم هذه الوديعة، الذي إذا ما أعيد إيداعه في مصرف آخر أو لم يعد إيداعه، اعتبر رصيда نقديا متاحا تحت تصرف صاحبه. فكل عملية ائتمان ترافقها إذن عملية مضاعفة للنقود.

وباستخدام الودائع الحالة (تحت الطلب) والقصيرة الأجل من قبل المودعين، يؤول النشاط المصرفي إلى تمويل استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، تتمثل في القروض التي يمنحها المصرف، مقابل وعود لأجل أطول من جانب المقترضين، لقاء فوائد.

إن مجموع أصول ميزانية أي مصرف يساوي مجموع الخصوم، غير أن هذه المساواة هي مجرد مساواة محاسبية، ذلك لأنها تعتمد على المقابلة بين عناصر ذات طبيعة مختلفة:

- في جانب الخصوم: التزامات حالة (تحت الطلب) وقصيرة الأجل على المصرف؛

- في جانب الأصول: ديون لأجل أطول، هي عبارة عن القروض التي منحها المصرف.

ومن هنا ينشأ عدم استقرار دائم كامن في النظام المصرفي بكامله، لأن المصارف هي، في أي وقت، عاجزة مطلقا عن مواجهة طلبات سحب كثيرة

نظرنا إلى إرادة المصرف، أو إلى إرادة المقترض، فإن خلق (أو إفناء) النقود، بواسطة آلية الائتمان، يخضع للتقدير النفسي للظروف، من جانب المصارف من جهة، ومن جهة أطراف النشاط الاقتصادي من أخرى. ومن هنا تنشأ حساسية كبيرة للنظام الائتماني، ومن ثم لحجم الكتلة النقدية، تبعاً للأوضاع الاقتصادية، فإذا كانت هذه الأوضاع سيئة، ينشأ أيضاً عدم استقرار خطير كامن. **الادخار والاستثمار والاستدانة**

الادخار، ومقابلة الاستثمار، من حيث الجوهر نفسه، يعتبران عاملين أساسيين في كفاءة الاقتصاد، فالبعض يفضلون الامتناع عن الاستهلاك اليوم لأجل زيادة استهلاكهم في المستقبل، إذ إن مدخراتهم اليوم تزيد بمقدار الفوائد المقبوضة. وبالمقابل فإن المشاريع يمكنها استخدام هذه المدخرات لتحقيق استثمارات منتجة، تنتج قيمة مضافة، لا تسمح بتحقيق عوائد على الأموال المقرضة فحسب، بل تسمح أيضاً بتحقيق فائض صاف. هذه عملية نافعة و سليمة. وتزداد حدة هذه الآثار بما يؤمل المقترضون، نتيجة التجارب المتكررة، من امتصاص التضخم للجزء الأكبر من قروضهم. فيبدو مفيداً أن تستطيع شراء سلع مادية بمجرد وعود دفع، يلقي عبئها على المستقبل، هذا ما يفسر تكاثر الديون في الاقتصاد العالمي، خلال هذه العقود الزمنية الأخيرة، وفق نزعة أبدية حقا. على أن التجربة تدل على أن التضخم، إذا ما أثير، فلا بد أن يتسارع. وعند حلول الأجل، لا يستطيع المدينون سداد ديونهم إلا بمزيد من الاستدانة. وبهذا تجد المصارف نفسها أمام خيارين:

- إما قبول إفلاس المدينين، و فقدان كل أمل بتحصيل ديونها.
- وإما منح مدينيها قروضا جديدة، باللجوء مجدداً إلى خلق النقود، وذلك لكي تمكن هؤلاء المدينين من مواجهة التزاماتهم.

المراهنة و الائتمان
في أي اقتصاد أسواق، من الطبيعي، بل من الضروري و المرغوب إلى حد كبير، أن تكون هناك تنبؤات للمستقبل، وأن يتصرف أطراف النشاط الاقتصادي حسب هذه التنبؤات. فالمراهنة على الأسعار، من حيث المبدأ، باعتبارها تحكيما بين الحاضر و المستقبل، لا يمكن أن تكون إلا مفيدة جداً.

لكن إذا كان من الممكن أن تشتري بدون أن تدفع، وأن تبيع بدون أن تحوز، فالأمر يختلف. فإذا كان بإمكان أطراف النشاط الاقتصادي شراء أسهم، عند

توقع ارتفاع الأسعار، مع تمويل مشترياتهم بقروض مصرفية مضمونة بإيداع الأسهم، فإن الأسعار ترتفع في الحال، إذ إن القوة الشرائية المستخدمة في السوق قد خلقت من لا شيء، بواسطة الائتمان، دون أن يقابل ذلك أي ضغط لانخفاض الأسعار، وهذا الانخفاض لا بد أن يحدث لو لم يكن هناك خلق نقود. وكل من اشترى في مثل هذه الظروف سيشهد في الغد ارتفاع الأسعار، وهذا الارتفاع سيحقق توقعاته، ويحفزه إلى الاقتراض من جديد، لأجل الشراء من جديد؛ وبهذا فالارتفاع يجلب الارتفاع. وتتضاعف المكاسب على الورق، و يصبح المشتري ثرياً أكثر فأكثر، بسهولة أكبر فأكثر.

والازدهار العام يحرض المصارف على المزيد من الإقراض، إذ إن مكاسبها تزداد كلما أقرضت. وتزداد آثار خلق النقود من لا شيء خطورة، كلما تعلق هذا الخلق بحجم الأسهم المتبادلة يومياً. مثل هذا الارتفاع في الأسعار لا يقف في وجهه أي عائق، إذ يكفي اعتقاد الارتفاع، واستمرار الارتفاع، حتى ترتفع أسعار الأسهم، وتبلغ مستويات لا سابق لها. ويشعر حائزو الأسهم بتزايد ثرائهم، ولكنهم في الحقيقة، ما لم يبيعوا أسهمهم التي في حيازتهم، فإن أرباحهم لا توجد إلا على الورق. غير أن مثل هذه العملية، مهما كانت قوة اندفاعها، لا يمكن أن تستمر إلا ما لا نهاية. ففي لحظة أو أخرى، يدرك بعض المتعاملين، المتبصرين، أن الأسعار صارت غير معقولة، وفق كل المعايير، فيشرعون في البيع.

وحالما يبدأ الانخفاض يتوجب على المقترضين الذين راهنوا على ارتفاع الأسعار أن يواجهوا وعودهم بالدفع، وكلما كان اقتراضهم أكبر كانت الصعوبات التي يواجهونها أكبر، إن لم تصبح متعذرة الحل. فعليهم للوفاء بالتزاماتهم أن يصفوا أصولهم الأخرى، كلها أو بعضها، مما ينشأ معه ضغط يؤدي إلى انخفاض عام في الأسعار.

هذه الصعوبات تؤدي إلى فقدان الثقة بالاقتصاد كله. و عندئذ تنقبض المصارف في الإقراض، ولا يكون من شأن هذا الانقباض إلا إثارة صعوبات جديدة، بسبب نقصان الكتلة النقدية ذات المنشأ المصرفي، نتيجة هذا الانقباض.

من هنا يجب أن نستخلص درساً مهماً: بدون خلق النقود، وما يؤدي إليه من خلق قوة شرائية من لا شيء، لا يمكن أبداً حدوث الارتفاعات العظيمة في أسعار المصافق (البورصات) التي سجلت قيل الأزمات الكبرى، لأن كل نفقة

مخصصة لشراء أسهم يقابلها، في موضع ما نقص في نفقات أخرى بمبلغ يكافئ وتنشأ في الحال آليات منظمة، تميل إلى إلغاء كل مراهنة على الأسعار لا مسوغ لها.

اتساع مدى التقلبات بواسطة الائتمان

إن التقلبات الاقتصادية في الإنتاج والتشغيل والأسعار ومعدلات الفائدة، مما يعبر عنه بتناوب فترات التوسع والتراجع الاقتصادي، يجب اعتبارها في أيامنا هذه على أنها إلى حد كبير لم تلق تفسيراً، بمعنى أن أي تحليل اقتصادي نظري لم يظفر حتى الآن باتفاق عام بين مجموع الاقتصاديين

وأياً كان تفسير التقلبات الاقتصادية، فمن المؤكد إلى حد كبير أن اتساع هذه التقلبات ناشئ من آلية الائتمان، وأنه بدون التوسع في خلق (أو إقناء) النقود، بواسطة الجهاز المصرفي، لا بد أن تنقلص هذه التقلبات تقلصاً كبيراً

الطابع غير العقلاني لآلية الائتمان

الواقع أن التنظيم الحالي للائتمان، الذي لا يختلف أبداً عن أصله التاريخي، يبدو أنه غير رشيد، لخمس أسباب على الأقل:

- 1- خلق (أو إقناء) النقود بقرارات المصارف و الأفراد ألا مسؤولية
- 2- الحساسية الكبيرة جداً لآلية الائتمان أمام الأوضاع الاقتصادية
- 3- عدم الاستقرار الذي يولده التنظيم بدرجة كبيرة
- 4- ضعف الكفاءة الاقتصادية، والعدالة في توزيع الدخل

وأخيراً استحالة أي رقابة فعالة على نظام الائتمان من جانب الرأي العام، أو من جانب ممثلي الشعب (البرلمان)، بسبب تعقد هذا النظام بدرجة كبيرة

(ب) الآثار السيئة لتقلبات القيمة الحقيقية للنقود

من التقلبات الجسيمة في القيمة الحقيقية للنقود، وهي تقلبات لم نزل نلاحظها، صار الاقتصاد يعمل بلا كفاءة ولا عدالة

تقلبات القيمة الحقيقية للنقود المولدة لعدم الكفاءة

إن التضخم، كالانكماش أو تباطؤ التضخم، بتعديله المستويات النسبية للأسعار وعوائد عوامل الإنتاج تعديلاً جذرياً، إنما يجعل مستحيلاً أي حساب اقتصادي صحيح

عندما يكون هناك تضخم، فإن العبء الحقيقي للمديونية يخف جداً، و ينشأ عن ذلك نزعة إلى المغالاة في الاستثمار، وإلى تبديد رأس المال وبما أن محاسبات المشاريع ممسوكة بالقيمة الاسمية، يمكن أن تظهر أرباح، في حين أن هذه الأرباح بالقيمة الحقيقية ليست في الواقع إلا خسائر يجب مواجهتها وهذه الأرباح، التي هي مجرد أرباح وهمية، تحرض العمال على المطالبة برفع الأجور، وهذه المطالبة قد تبدو سائغة في نظر أصحابها، لكنها إذا ما استجابت لها المشاريع، فإنها قد تؤدي بها إلى أوضاع صعبة، إن لم تؤدي بها إلى الإفلاس

وعندما يكون هناك انكماش، أو مجرد تضخم متباطئ، فإن عبء الاستثمارات، التي كانت سائغة تماماً عندما تقرر، يمكن أن يصبح عبئاً لا يحتمل، ومانعاً للاقتصاد من أن يعمل بصورة صحيحة فهذه كانت ولا تزال حالة المزارعين الذين اقترضوا بمعدلات فائدة اسمية عالية جداً في وقت التضخم، ليجدوا أنفسهم اليوم في أوضاع صعبة جداً، بسبب تباطؤ معدلات التضخم. وهذه هي أيضاً حالة عدد كبير مواجهة أعباء ديونها. وهذه أيضاً كانت حالة المديونيات الطائشة، وقت الكساد العظيم في الولايات المتحدة، وقد سمح بها التضخم الزاحف الذي سبق الكساد، فانتهت آخر الأمر، خلال الانكماش، إلى أعباء غير محتملة، تولد الإفلاس و البطالة.

تقلبات القيمة الحقيقية للنقود المولدة للمظالم

إن التضخم، كالانكماش أو مجرد التضخم المتباطئ، له أثر في تعديل توزيع الدخل أيضاً تعديلاً كبيراً.

للتضخم سببان، كل منهما شرط للآخر، ومصدر تقوية له:

- 1- الزيادة المفرطة في وسائل الدفع التي تخلف من لاشيء.
- 2- ارتفاعات الأجور الاسمية بمعدلات أعلى من ارتفاعات الإنتاجية، ولم يكن هذا ممكناً لولا خلق وسائل دفع إلى حد كاف بواسطة آلية الائتمان، من أجل تمويل تلك الزيادات الأجرية.

إن من شأن التضخم أن يؤثر تأثيراً بالغاً على توزيع الدخل:

- 3- ينهب الدائنين لصالح مدينيهم.
- 4- ينهب المدخرين والمتقاعدين لصالح العمال والموظفين وأصحاب المناصب الوسطى والعالية.

5- ينهب من لا تزداد أجورهم ورواتبهم إلا ببطء، لصالح من تزداد أجورهم ورواتبهم بسرعة، ويسبقون غيرهم في الحصول على الزيادة. وبالطبع فإن كل المستفيدين من التضخم يجدون أوضاعهم في تحسن، وبما أن ارتفاع الأسعار يأخذ في إلغاء المزايا التي تحصل عليها هؤلاء، فإنهم بمطالبتهم الجديدة يثيرون ارتفاعات أجريه جديدة، كما يثيرون خلق وسائل دفع جديدة، تؤدي إلى استمرار التضخم.

فيمكن القول بأن الأثر الكبير للتضخم هو أنه يسمح بتوزيع للدخول، يستحيل وجوده في حالة ثبات الأسعار.

إن الانكماش، مثل تباطؤ التضخم، له آثار متعارضة. فها هنا المدينون هم المنهوبون بزيادة أعباء ديونهم بصورة غير مشروعة، والدائنون هم المستفيدون من دخول غير مشروعة، يسررتها لهم زيادة القيمة الحقيقية لديونهم.

الربط القياسي للأجور
منذ بضع سنوات وضع الربط القياسي للأجور موضع الاتهام، في جميع الاقتصاديات الغربية. فقد جعلوه مسؤولاً عن انتشار ارتفاع بعض الأسعار، وعن تسارع التضخم، وعن تصلب الأجور الحقيقية.

ومع أن الرجوع عن هذا الربط القياسي قد يؤدي به من حيث المبدأ، إلا أن الربط القياسي الواقعي للأجور بارتفاعات إنما يقدم لأصحاب الرواتب والأجور حماية فعالة.

إن الرأي الراهن حول الربط القياسي للأجور قد تشكل نتيجة التباس يدعو للأسف. صحيح أن الحفاظ الدائم على مستويات للأجور غير واقعية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى اختلالات عميقة، وإلى تسريع للتضخم، وخصوصاً إلى البطالة، إلا أنه لا يمكن أن نستنتج من ذلك أن عقد عمل يلحظ ربطاً قياسياً للأجر لمدة محددة، ثلاث سنوات مثلاً، سيكون منافياً للاقتصاد؛ فإنه ليس ممكناً فحسب، بل هو مرغوب جداً كذلك، شريطة أن ينص على مدة محددة، يستعيد بنهايتها كل طرف حريته في تثبيت شروط العقد أو تعديلها.

الواقع أن توزيع المكاسب، التي يحققها المشروع، بين العاملين فيه والمساهمين، سيكون توزيعاً سهلاً بالتأكيد، إذا تضمن الأجر ثلاثة عناصر:

1- عنصراً أساسياً مربوطاً ربطاً قياسياً بمستوى الأسعار العام، بموجب عقد عمل محدد المدة؛

2- عنصراً نوعياً حافظاً مرتبطاً بمقدار النشاط الذي يبديه العامل؛
3- عنصراً مكملًا مربوطاً ربطاً قياسياً بالدخل الحقيقي للمشروع، يزيد وينقص حسب نتائج هذا المشروع.

الربط القياسي للدخار

إن الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، إذا ما ضمنت قيمتها الحقيقية فهي إن لم تشكل الاستثمار الأكثر ملائمة، فعلى الأقل الأكثر تكيفاً مع رغبات المدخر المتوسط؛ بسبب بساطة الإدارة، وضمان رأس المال و الدخل، في نطاق سندات الدولة والشركات الكبرى.

والواقع أنه لا بد، عاجلاً أو آجلاً، من المحافظة على القيمة الحقيقية للدخار.

أما تدمير روح الادخار والاحتياط للمستقبل، وهو التدمير الذي سببه التضخم، وكذلك البديل الجزئي الذي قدمه التشريع الاجتماعي، واللجوء باستمرار إلى الدولة، كل ذلك إنما يثير بالتدريج اتجاهاً يمكن فيه تدمير الحرية، نتيجة تزايد سلطات الدولة، و التناقص التدريجي للحريات الفردية في استخدام الدخل.

3- ضرورة الإصلاح النقدي و المالي

أمام تجربة قرنين من الاختلالات المختلفة التي صاحبت التقلبات الاقتصادية، ومع التعاقب المتكرر لفترات التوسع و التراجع، يجب أن نعلم أن العاملين الذين كبروا، إن لم يكونوا أحدثاً، هذه التقلبات، هما من جهة: خلق النقود من لا شيء بواسطة آلية الائتمان، وتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل بقروض قصيرة الأجل، ومن جهة أخرى: فقدان وحدة نقدية حسابية ثابتة، في كل اقتصاد تسمح بتحقيق الحسابات الاقتصادية التي يدخل فيها المستقبل، كما تسمح بتحقيق التسوية العادلة، في العقود المالية، بين الدائنين و المدينين.

ومع ذلك يمكن بسهولة إيجاد حل لهاتين المشكلتين، بإجراء إصلاح نقدي شامل، إن لم يؤدي إلى وضع حد لهذه التقلبات الاقتصادية، فعلى الأقل يؤدي إلى التخفيف من حدتها.

(أ) إصلاح النظام المصرفي و المالي

من التحليل السابق نستنتج أن النظام الائتماني كما يعمل اليوم يشكو من عيوب رئيسية. والحق أن هذه العيوب ليست بالضرورة من صميم اقتصاد الأسواق، القائم على أساس لا مركزية القرارات و الملكية الخاصة، وأن من السهل

نسبياً إجراء إصلاح في كل بلد، يخلص النظام الائتماني الحالي من مساوئه الكبيرة.

مبادئ إصلاح النظام المصرفي و المالي

إذا ما أردنا إصلاح العيوب الرئيسية في النظام الائتماني، فلا بد من إصلاح جذري عميق، يستند إلى مبدئين أساسيين:

1- مجال خلق النقود يجب أن ينحصر بالدولة، والدولة فقط. فمن المناسب إذن أن يعطى المصرف المركزي السلطة الكاملة للسيطرة على الكتلة النقدية.

2- يجب منع أي خلق للنقود الأساسية، بحيث إن أحداً، سوى الدولة، لا يمكنه الاستفادة من الحقوق المزيفة التي تنشأ حالياً من خلق النقود المصرفية.

وبهذا فإن إصلاح آلية الائتمان يجب أن يمنع خلق النقود من لا شيء، والاقتراض لأجل قصير لتمويل قروض لأجل أطول، فلا يسمح إلا بقروض لأجل أقصر من آجال الأموال المقترضة.

إصلاح البنى المصرفية و المالية

هذا الشرط المزدوج يتطلب تعديلاً عميقاً للبنى المصرفية و المالية، يقوم على الفصل بين الأنشطة المصرفية الحالية، في ثلاث فئات من المؤسسات، متميزة ومستقلة:

1- مصارف ودائع لا تقوم بأي عملية إقراض، بل تقوم بإدارة مقبوضات العملاء و مدفوعاتهم و حراسة ودائعهم، وما ينشأ عن هذا من مصاريف يقع على عاتق هؤلاء العملاء، ولا يسمح أبداً بانكشاف حساباتهم.

2- مصارف قروض تقترض لأجل معينة، وتقرض لأجل أقصر، ويجب ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي للقروض المبلغ الإجمالي للأموال المقترضة.

3- مصارف أعمال تقترض مباشرة من الجمهور، أو من مصارف القروض، وتستمر الأموال المقترضة في المشاريع.

وفي الحالات الثلاث، توفر المنافسة بين المؤسسات، بداخل كل فئة، أفضل الشروط للزبائن⁽¹⁾.

(1) حول فصل الأنشطة المصرفية، انظر:

Bryan (Lowel L.), 1988, Breaking up the Bank – Rethinking an Industry under Siege, Dow Jones – Irwin, 209 p., Traduction Française : La Banque Éclairée, Inter-Editions, 1989, 265 p.

هذا الإصلاح من حيث المبدأ يمنع أي خلق للنقود من لا شيء، بواسطة الجهاز المصرفي، كما يمنع أي اقتراض لأجل قصير بغرض تمويل قروض لأجل أطول. ولا يسمح هذا الإصلاح إلا بقروض لأجل أقصر من آجال الأموال المقترضة.

إن مصارف الودائع تؤمن مقبوضات و مدفوعات عملائها. ومن الطبيعي أن تتقاضى أجراً على هذه الخدمات، التي تقدمها اليوم بالمجان تقريباً، بفضل الإيرادات التي تحصل عليها من خلق النقود من لا شيء. غير أن الحقيقة أن لا شيء بالمجان، إذ إن كلفة الخدمات التي تقدمها المصارف إلى عملائها تسدد اليوم عن طريق انخفاض القوة الشرائية لدى سائر أطراف النشاط الاقتصادي، وهذا الانخفاض ناشئ من التضخم الذي يسببه خلق النقود لا شيء.

أما مصارف القروض و مصارف الأعمال، فإنها تنهض بدور الوساطة بين المدخرين و المشروعات. و تلتزم بالاقتراض لأجل طويل لغرض الإقراض لأجل أقصر، على عكس ما يحدث اليوم.

إن كفاءة النظام المصرفي ستزداد بمثل هذا الهيكل المؤسسي. وتستدعي هذه الكفاءة بالطبع ألا يكون أي من هذه المصارف جميعها مؤمماً، سوى المصرف المركزي، الذي يجب أن يكون مستقلاً عن السلطة السياسية، مثل مصرف الاحتياط الاتحادي في الولايات المتحدة، وخصوصاً "البندز بانك" في ألمانيا الاتحادية.

في ظل هذا النظام لن يكون هناك أي خلق للنقود إلا من المصرف المركزي، وستعود جميع أرباح الإصدار إلى الدولة، وهذا ما سيمنعها من إلغاء كل الضريبة التصاعدية على الدخل تقريباً.

مثل هذا الإصلاح ستكون له ميزة الوضوح و الشفافية. فأرباح خلق النقود تتوزع اليوم، بطريقة مجهولة، بين مجموعة من الأطراف المستفيدة، بدون أن يتمكن أحد من أن يعرف بالفعل من هو المستفيد. وهذه الأرباح لا عمل لها إلا إثارة التضخم، وتشجع استثمارات غير ذات جدوى للمجتمع، ولا عمل لها إلا تبديد رأس المال.

إن خلق النقود من لا شيء، في جوهره، كما يجري اليوم في الجهاز المصرفي القائم، لا أتردد في القول، من أجل تقريب القضية المطروحة، بأنه يشبه خلق النقود الذي يقوم به المزورون، والذي يدينه القانون بحق. فمن الناحية

لم يزل يثيرها النظام الائتماني الحالي منذ قرنين من الزمان وحتى اليوم، وأمام العجز المستمر للسلطات النقدية عن السيطرة على هذه الأزمات، يبدو هذا الإصلاح شرطا ضروريا لبقاء و كفاءة الاقتصاد اللامركزية في العالم الغربي. خطة التغطية الكاملة للودائع الحالية لدى مدرسة شيكاغو

إن خطة التغطية الكاملة للودائع بالنقود الأساسية ليست جديدة من حيث المبدأ. فعلى أثر المراهنات الكثيفة التي غذاها الائتمان، قبل أزمة 1929م، والكساد العظيم الذي تبعها، نادى عدد من الاقتصاديين الأمريكيين في جامعة شيكاغو، باقتراح من هنري س. سيمونز، عام 1933م، بنظام التغطية الكاملة للودائع الحالية (تحت الطلب)، وأطلق على هذا النظام: "100% نقود". وفي عام 1930م عاد إرفينغ فيشر إلى هذا الاقتراح، وخصص له كتابا بكامله بعنوان: "100% نقود"، ناقش فيه الجوانب المختلفة لهذا النظام المقترح مناقشة مستفيضة.

غير أن خطة شيكاغو وإرفينغ فيشر، أيا ما كانت قيمتها، أهملت تماما بتقيد جميع أصول المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة، سوى تلك الأصول المقابلة للودائع الحالية (تحت الطلب)، كما أهملت عموما مسألة تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل بأموال مقترضة لأجل قصير. لذلك لا يمكن الحكم على هذه الخطة بأنها كافية لاختفاء العيوب الكبرى للنظام الائتماني الحالي.

النتيجة الأساسية لخطة إرفينغ فيشر هي ضرورة خلف النقود عن عمليات الإقراض. غير أن التغطية الكاملة للودائع الحالية (=تحت الطلب) لا تكفي لتحقيق هذا الفصل، هذا هو العيب الرئيسي في كل من خطة شيكاغو وخطة فيشر. فلتحقيق هذا الفصل فعلا، لا بد من الفصل الكامل بين نشاط مصارف الودائع ونشاط مصارف القروض. فالحق أن توزيع النشاط المصرفي الحالي بين مؤسستين مستقلتين تماما يعد شرطا ضروريا لعزل خلق النقود عن التجارة بعود الدفع، ولمنع أي تمويل للاستثمارات الطويلة الأجل بأموال مقترضة لأجل أقصر.

(ب) إصلاح الربط القياسي

ضرورة الربط القياسي الإلزامي لجميع الالتزامات المؤجلة

إن عمل اقتصاد الأسواق يعتمد على عدد كبير جدا من الالتزامات المؤجلة. فهذا المشروع يلتزم بتقديم إنتاج معين بثمن معين. وهذا المشروع يشغل عاملا يؤمن له مستوى معين من الأجر. وهذا المنظم يقتضئ الأموال اللازمة له لتنفيذ مشاريعه، مع التزامه بسداد الأموال المقترضة وفوائدها. إن كفاءة الاقتصاد،

العملية، إنه يؤدي إلى نفس النتائج، غير أن الفارق الوحيد هو اختلاف أشخاص المستفيدين. وبالمثل فإن تنفيذ الإصلاح لا بد له من إجراءات انتقالية. وهو لا يثير أي صعوبات تتعلق بالمبدأ، إنما الصعوبات التي يثيرها هي مجرد صعوبات فنية⁽¹⁾. والحق أن مزايا هذا الإصلاح لا تقتصر على عودة أرباح الإصدار إلى الدولة مطلقا، بل تسمح أيضا بإيجاد حل حاسم للمشكلات الكبيرة التي يعاني منها النظام الائتماني الراهن. مزايا النظام المقترح إن هذا التنظيم المصرفي و المالي يسمح في أن واحد بتحقيق ثماني مزايا أساسية:

- 1- منع خلق أي نقود إلا النقود الأساسية التي تصدرها السلطات النقدية.
- 2- إلغاء أي خلل كامل نتيجة تمويل استثمارات طويلة الأجل، بالاعتماد على قروض لأجل قصيرة أو متوسطة.
- 3- التعادل التقريبي بين المبلغ الإجمالي للاستثمارات والمبلغ الإجمالي للمدخرات، لأجل معين، في مصارف القروض.
- 4- تقاضي تكاليف حفظ وتحويل الأموال في مصارف الودائع، وهذا شرط ضروري من شروط الكفاءة الاقتصادية.
- 5- التوسع في الكتلة النقدية الإجمالية، المؤلفة حصرا من النقود الأساسية، بالمعدل المرغوب من السلطات النقدية.
- 6- إحداث تخفيض كبير في حدة التقلبات الاقتصادية.
- 7- اختصاص الدولة، أي المجتمع، بأرباح إصدار النقود، ومن ثم تخفيف عبء الضرائب الحالية.
- 8- تيسير رقابة الرأي العام وممثلي الشعب (البرلمان) على خلق النقود، وما يترتب عليه من آثار.

كل هذه المزايا جوهرية، إلا أن الإصلاح العميق، لأجل الحصول عليها، إنما يصطدم بمصالح قوية و بأحكام مسبقة متجذرة. لكن أمام الأزمات الكبرى التي

⁽¹⁾ Allais, 1976, L'Impôt sur le Capital et la Réforme Monétaire, note 10, p.319-320 ; et, 1990, Pour la Réforme de la Fiscalité, note 34, p.103.

كالعدالة، تستلزم الوفاء بهذه الالتزامات، كما تستلزم ألا ينهب الدائنون ولا المدينون. فمن المناسب إذن أن نحمي المتعاقدين جميعاً من تغيرات القوة الشرائية للنقود.

إن تقلبات القيمة الحقيقية للنقود، بمنعها أي حساب اقتصادي صحيح، إنما تشكل مصدراً كبيراً لعدم الكفاءة، وتؤدي في النهاية إلى إضعاف مركز الضعفاء، وإلى استحالة تطبيق أي سياسة اجتماعية، فتلك التقلبات، إذ تحقق الشراء لبعض الفئات الاجتماعية على حساب الفئات الأخرى، إنما تجلب مظالم تصير مع الزمن غير محتملة ولا مغتفرة أخلاقياً. إن متطلبات الكفاءة هنا تلحق بمتطلبات العدالة.

الواقع أن هذه التقلبات تتطلب ربطاً قياسياً إلزامياً بالقيمة الحقيقية لكل الالتزامات المؤجلة، وبصورة خاصة لكل القروض والاقتراضات وعقود العمل المحددة المدة، وهذا ما يؤمن للاقتصاد سيراً كفواً و عادلاً.

من جهة: إلغاء جميع الإجراءات القانونية التي تتعارض حالياً مع الربط القياسي لجميع القروض، وبصورة عامة لجميع العقود المؤجلة.

من جهة أخرى: إلزام القانوني بأن تقتزن في المستقبل جميع افتراضات الدولة للأجل المتوسط والطويل، وكذلك المشاريع والأفراد، بضمان للقوة الشرائية لكل من الأصل والفوائد، عن طريق الربط القياسي بالقيمة الحقيقية للأقساط والفوائد المسددة، وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي العام للأسعار.

هذا الربط القياسي إنما يعني ضمناً إدخال وحدة حسابية ذات قيمة ثابتة،

في الاقتصاد، بالنسبة لجميع المعاملات المؤجلة. وهذه الوحدة لا بد منها لكي يعمل الاقتصاد بصورة صحيحة، سواء من حيث الكفاءة، أو من حيث العدالة في توزيع الدخل.

تطبيق الربط القياسي الشامل

الربط القياسي الإلزامي، بالقيمة الحقيقية، لكل الالتزامات التي تتجاوز آجالها مدة معينة معقولة، سنة مثلاً، يبدو أنه مطلب كفاءة وعدالة. أما الأرصد النقدية فلا يطولها الربط القياسي (1).

(1) عدم الربط القياسي للأرصدة النقدية الغرض منه اكتناز النقود، ومعايقته بالنسبة للتوظيفات المربوطة قيسياً.

الواقع أنه من المرغوب أن تسمح السياسة النقدية بزيادة منتظمة في الأسعار الاسمية بمعدل معتدل قدره 2%.

وبهذا لا يمكن للتقلبات الاقتصادية أن تزداد باكتناز النقود، كما حدث في الكساد الكبير 1929 - 1934 م، ويمكن دعم

الكفاءة والعدالة.

ويمكن أن يستند الربط القياسي بصورة ملائمة إلى العامل المصحح لآثار التضخم في الناتج الوطني الخام الاسمي، الذي يأخذ بالاعتبار جميع الصفقات.

إن تطبيق هذا الربط القياسي الشامل يمكن أن يتم بين يوم وآخر، بدون أي صعوبة، وذلك كما حدث في فرنسا في إصلاح يونكاريه عام 1928 م، وإصلاح روفيف بعد التضخم الكبير الذي لم يسبق له مثيل، في الأعوام 1919 - 1933 م.

اقتصاد الأسواق في نطاق ربط قياسي إلزامي بالقيمة الحقيقية لجميع الالتزامات المؤجلة

إن الربط القياسي للالتزامات المؤجلة لأكثر من سنة لا يشتمل على أي صعوبة في تطبيقه. لا أدل على ذلك من تجربتنا في فرنسا، في مجال الربط القياسي لأجور العقارات والأراضي.

هذه التدابير المتعلقة بالربط القياسي تشبه أيضاً جداول الشرائح الضريبية عندما تحدد بالقيمة الاسمية، كما في حالة الضريبة التصاعدية على الدخل. كما تشبه كذلك ميزانيات المشاريع التي يعاد تقديرها كل عام.

من المهم أن نفهم جيداً طبيعة هذا النظام للربط القياسي. فليس المقصود إدخال الاقتصاد في مضايق منظومة من القيود ليست ملائمة ولا يمكن تحملها. إنما المقصود فقط زيادة كفاءة الاقتصاد، وتحريره إلى حد كبير من جميع القيود المرتبطة بعدم التأكد من المستقبل، وكذلك إقامة مبدأ الأمانة والإنصاف في تنفيذ العقود.

نقترح أن يأمر القانون بالربط القياسي بالنسبة لجميع عقود الإقراض، مع ترك الحرية الكاملة للمتعاقدين في اختيار صيغ تطبيق هذا المبدأ. فيستطيع أي مشروع أن يصدر سندات اقتراض مربوطة ربطاً قيسياً، وأن يقترح على المكتتبين فوائد معينة وأقساط سداد معين. وهي أيضاً مربوطة قيسياً، عند المستويات التي تتوافر فيها المدخرات اللازمة لمواجهة جميع الاستثمارات النافعة فعلاً.

انظر:

Allais, 1947, *Economie et Intérêt*, N° 161, p.581-582 ; 1987, *Les Conditions Monétaires d'une Economie de Marchés*, Para 1.2, 4.2 et 4.3, p. 14-15, 76 et 77. Voir également Irving Fisher, 1933, *Stamp Scrip*, Adelphi Company, New-York, 118 p.

كذلك الربط القياسي للأجور في عقود العمل المحددة المدة يتحدد وفق المبادئ نفسها، بشرط أن تتمكن الأجور من تحديد مستواها بكل حرية عند النقطة التي تؤمن التوازن الفعلي بين العرض والطلب في سوق العمل، مما يعني ضمنا أن كل عامل و كل رب عمل يستطيع ألا يجدد عقد العمل عند انتهاء مدته. إن هذا النظام يعمل على منع حدوث أي تشوه في الأسعار والدخول، كما يسمح بالمحافظة في وقت واحد على كل من الكفاءة الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخل.

من الطبيعي أن هذا النظام لا يمكن أن يعمل فعلا إلا في الحدود التي تكون فيها حرية التعاقد مكفولة، وحيث تتحدد الأسعار والدخول بما يكفل إقامة توازن فعلي بين الطلب والعرض، مما يعني أن جميع أطراف النشاط الاقتصادي راضون بتطبيق القواعد الأساسية لاقتصاد الأسواق اللامركزي. غير أن هذا القيد موجود سواء وجد ربط قياسي أو لم يوجد.

إن الربط القياسي بحد ذاته سوف يقلل جدا من عدم التأكد بالنسبة للمستقبل، وسوف يولد ذلك مزيدا من الكفاءة. وأيا ما كان الأمر فإن رفض الربط القياسي للالتزامات المؤجلة إنما يعني في حقيقته الرضا بنشوء مؤسسة للتناهب بين المدنيين والدائنين⁽¹⁾

أما البطالة فسيبها الرئيس يعود إلى أعباء الأجور الإجمالية المرتفعة بالنسبة لإنتاجيات العمل⁽⁹⁾. فإذا ما انتفى خلق وسائل الدفع الجديدة بواسطة الائتمان، وإذا ما أقرت المحاسبات المربوطة قياسييا، فسرعان ما تختفي هذه الأعباء، وتجد المشاريع نفسها عاجزة عن تحمل هذا العبء المالي. إن الربط القياسي الشامل لا بد وأن يضع حدا لهذه العملية.

(1) حول الربط القياسي انظر:

Allais, 1976, l'Impôt sur le Capital et la Réforme Monétaire ; 1976, Inflation, Répartition des revenus et Indexation ; et surtout, 1991, Pour l'indexation.

⁽⁹⁾ Allais, 1989, Chômage et charges salariales globales, Le Monde, 14-15 Juin 1981, p.9.

الربط القياسي و الادخار

إن التضخم بحد ذاته ينزح إلى إضعاف الادخار. فلماذا ننخر إذا دلت التجربة الطويلة على أن الادخار خارج نطاق التوظيفات العقارية، أي في نطاق الديون والسندات، محكوم عليه بالنهب؟ من المؤكد إذن أن الربط القياسي للديون والسندات سيكون حافزا كبيرا على الادخار، لأجل الأمان الذي يقدمه للمدخرين.

في الوقت الراهن، ليس هناك أي استثمار مالي يسمح فعلا بمواجهة مشكلات الشيخوخة. فبالإضافة إلى المعاشات التقاعدية التي توفرها مؤسسة الضمان الاجتماعي، من المناسب أن تكون هناك أيضا دخول مربوطة قياسييا ناشئة عن ادخار إرادي.

الواقع أن هناك حاجة ماسة في الوقت الحاضر لاحتماء فعال من تغيرات القيمة الحقيقية للنقود، عن طريق نظام ملائم للربط القياسي. وتكمن عندنا سوق واسعة للسندات المربوطة قياسييا بالأصل والفائدة. ولا أحد يقدر اليوم على قراءة غيب المستقبل، فإن السعي إلى استثمارات ملائمة، تحمي الناس فعلا من آثار التضخم، يتطلب بحثا مستمرا عن المعلومات، كما يتطلب تكاليف في الوقت، لا يقدر جمهور الناس على مواجهتها.

فإذا ما تم الربط القياسي لجميع الالتزامات النقدية، فإن معدلات الفائدة الحقيقية ستتحدد عند مستويات توفر للاقتصاد كل الادخار الحقيقي اللازم له، وتدل التجربة التاريخية لجميع فترات الاستقرار النقدي على أن هذه المعدلات منخفضة نسبيا، لا تتجاوز 3 إلى 4%.

(ج) إصلاح المصافق (البورصات)

إن الحركات القوية، بل العنيفة، لأسعار المصافق (البورصات)، تسهم في تكبير التقلبات الاقتصادية، كما برهنت عليه أزمة عام 1929م. ولم يمكن تجنب الكساد في تشرين الأول (أكتوبر) 1978م إلا بواسطة حقنات قوية من السيولة، ولدت فيما بعد اندفاعات تضخمية كبيرة.

اتساع حجم التقلبات في المصافق

يعود هذا الاتساع إلى الأسباب التالية بصورة رئيسية:

1- الإفراط في تمويل المراهات، عن طريق وسائل دفع جديدة تخلق من لا شيء، بواسطة آلية الائتمان.

2- عدم كفاية هوامش الضمان لكل المراهنين.

3- التسعيرة المستمر الذي يعتبر من الوجهة الاقتصادية ضلالا مولدا لعدم الاستقرار الكامن باستمرار، ومشجعا للغش والتحكم في الأسواق.

4- البرامج التلقائية (الأتماتيكية) للشراء والبيع، وهي في الولايات المتحدة مقترنة بالتسعيرة المستمر.

5- المراهنة على الأرقام القياسية لأسعار المصافق (البورصات).

الانعكاسات النفسية للتقلبات في المصافق

أن تصبح المصافق (البورصات) ملاهي (كازينوهات) حقيقية، تمارس فيها ألعاب بوكر هائلة، لا يكاد يشكل أهمية تذكر، لأن البعض يربح ما يخسره البعض الآخر، غير أن هذه المصافق، بما فيها من تقلبات عامة للأسعار، إنما تولد موجات من التفاؤل والتشاؤم ذات أثر كبير على الاقتصاد الحقيقي. هنا يظهر الطابع غير العقلاني، والضرار، للنطاق المؤسسي الحالي للمصافق (البورصات).

عندئذ نفهم لماذا تحقق السلطات النقدية، عند الانخفاضات الكبيرة، حقنا كبيرة من السيولة لتجنب انهيار الأسعار، لكن من السيئ جدا أن تتدخل السلطات النقدية لإنقاذ المراهنين من الإفلاس، فليس هذا دورها.

والمراهنة لا تنفع إلا إذا كانت علاجاً للعيوب البنوية (الهيكليّة) الكبرى للمصافق (البورصات).

إن النظام الحالي نظام مناف للاقتصاد، وبعيد جدا أن يكون ملائما للاقتصاديات الغربية. إنه لا يلائم إلا أقلية قليلة جدا.

نطاق مؤسسي غير ملائم

أمام التقلبات العنيفة للأسعار، حيث تقلبات اليوم تعوض الأمس، يمكن التساؤل عما إذا أصبحت المصافق (البورصات) مجنونة. الواقع أن الأمر ليس كذلك، لكن النطاق المؤسسي الذي تعمل فيه المصافق هو إلى حد كبير غير ملائم، ولا بد أن يولد تقلبات عنيفة في الأسعار. فما يجب أن يحدث بالضرورة لئلا يحدث بالفعل.

إن نقاط ضعف "الوول ستريت" هي اليوم نفس النقاط التي جرت كساد عام 1929م، لكنها أظهر منها. وليس هذا عيبا يختص به النظام الأمريكي، فالمصافق (=البورصات) الأوروبية والآسيوية تشكو من نفس نقاط الضعف.

فالانتقادات الأوروبية للنظام المالي الأمريكي يمكن توجيهها أيضا إلى النظم المالية الأوروبية.

فالنظم المالية الأوروبية تشكو من نفس العيوب التي يشكو منها النظام الأمريكي، إلا أنها أقل ظهورا. فإن الأوروبيين يقلدون للأسف الأمريكيين في أسوأ ما عندهم، مثل التسعيرة المستمر.

ويستمر التأثير الأمريكي، والآثار سيئة جدا: توليد عدم استقرار كامن ومستمر، وانفصام متزايد بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي.

إن عروض الشراء الحكومية نافعة جدا، لكن التشريع المتعلق بها يجب إصلاحه. فليس من المرغوب أن يكون بالإمكان تمويلها بوسائل دفع تخلق من لا شيء بواسطة النظام المصرفي، أو بواسطة إصدار سندات JUNK BONDS كما هو الحال في الولايات المتحدة. فهذه السندات من حيث المبدأ يمكن أن تكون نافعة، لكنها استخدمت بصورة مفرطة وغير رشيدة.

إصلاحات ضرورية

إن المصافق كي تكون نافعة جوهريا، وهذا ممكن، يجب إصلاحها:

1- يجب منع تمويل العمليات بخلق وسائل دفع من لا شيء، بواسطة الجهاز المصرفي.

2- يجب زيادة هوامش المشتريات والمبيعات المؤجلة زيادة جوهرية، ويجب أن تكون هذه الهوامش نقدية.

3- يجب إلغاء التسعيرة المستمر، والاكتفاء في كل ساحة مالية بتسعيرة واحدة في اليوم لكل ورقة مالية.

4- يجب إلغاء التسعيرة المستمر، والاكتفاء في كل ساحة مالية بتسعيرة واحدة في اليوم لكل ورقة مالية.

5- يجب إلغاء البرامج التلقائية (الأتماتيكية) للشراء والبيع.

6- يجب إلغاء المراهنة على الأرقام القياسية.

فمن المفضل الاكتفاء بتسعيرة واحدة كل يوم، في كل ساحة مالية، لكل ورقة مالية، فهذا يخفض التكاليف تخفيضا جوهريا، ويلائم كل المستثمرين، الصغار منهم والكبار. فكلما اتسعت السوق كانت الأسعار التي تتشكل فيها أكثر مغزى وعدالة.

أخيرا فإنه بمقدار ما تكون الأسواق الآجلة للمنتجات، كالقمح والبن والكاكاو... الخ، نافعة للمنتجين وللمستخدمين، لتغطية أنفسهم من غيوب المستقبل المحتومة، بمقدار ما يمكن التساؤل بحق الجدوى الاقتصادية الحقيقية، من أجل كفاءة اقتصاد الأسواق، للأسواق الآجلة للأوراق المالية، الأسهم والسندات، كما تعمل اليوم.

- (د) إصلاح النظام النقدي الدولي
- يجب إجراء إصلاح مناسب للنظام النقدي الدولي، جدير بأن يسهم في المستقبل بتشجيع تحقيق التوازنات الكبرى، وهذا الإصلاح ميسور نسبيا، ويتطلب على الخصوص ما يلي :
- 1- التخلي بصورة كاملة عن الدولار بوصفة وحدة حساب، وأداة تبادل، ومخزن قيمة، على الصعيد الدولي.
 - 2- التخلي بصورة كاملة عن نظام الصرف العائم، والأخذ بنظام صرف ثابت، قابل للمراجعة عند اللزوم.
 - 3- التوجه التدريجي نحو إنشاء وحدة نقد حسابية مشتركة على الصعيد الدولي، عن طريق نظام ملائم للربط القياسي.